

## المستخلص

كاظم دنيته كميته .توجيه الاختلاف في التركيب مع اتفاق السياق بين الزمخشري والرازي (أطروحة دكتوراه) .- بغداد: الجامعة المستنصرية : كلية الآداب : قسم اللغة العربية ، ٢٠٠٧

الآيات المتشابهات مظهر من مظاهر إعجاز القرآن، ومعلم من معالم أسلوبه في تصريف القول والإتيان بالمعاني والدلالات بسبل متشابهة من حيث اللفظ واختلافها في بعض وجوه النظم، وانتقاء الألفاظ والروابط، جعل من هذا النمط من الأساليب مثار تساؤل ومحل إشكال وغموض، فحدا ذلك (المفسرين) على توجيه هذه الاختلافات توجيهاً ملقفاً بطريقة الحوار (السؤال والإجابة)، وهما في ذلك يسيران على خطى ما انتهجه المهتمون بالنص القرآني، المعنيون بما تشابه من آياته، والغاية من هذا الأسلوب في التوجيه تنحصر مجملته في أمرين: أحدهما: إظهار براعة القرآن في تصريف القول والإتيان بالأساليب المختلفة في الموضوع الواحد، وإبراز إعجازه في التعبير عن المعنى بطرق مختلفة من النظم والتأليف من طريق بيان دقته في وضع الألفاظ والتراكيب في مواضعها التي تقتضيها. والآخر: دفع ما يوهم التناقض والتفاوت والالتباس، وإبعاد مظنة التهمة التي يجرها هذا النمط من الأساليب، لدى غير الخبير بأساليب القرآن في إيراد المعاني والحقائق. وكلا الأمرين مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فإن دفع ما يوهم التناقض والتفاوت في اختلاف ما تشابه من الآيات، لا يتم إلا بإظهار أسرار الاختلاف واكتنازه مراميه ومقاصده، وإيضاح علله والحكمة منه، وهذه الغاية تتوافر بالطريقة الحوارية في طرح قضية التوجيه، لأنها تنفع في الإجابة عن سؤال السائل المستفهم كما تنفع في الرد على أسئلة الطاعن المشكك. ٢- تعامل المفسران مع قضية توجيه اختلاف الآيات المتشابهات، بعدّها جزءاً من عملية التفسير، من أجل ما تحمله غاياتها من إظهار لبراعة القرآن وبيان إعجازه ورداً على الطاعنين في نظمه وتأليفه.

وهذا التعامل حملهما على عدم استقصاء جميع مواطن الاختلاف وتقصيها بالتوجيه، كما فعل المهتمون بالمتشابه اللفظي (أصحاب التصنيف فيه) فلم تكن لهما منهجية واضحة في الإشارة إلى مواطن الاختلاف وتوجيهها، فقد أغفلا توجيه الكثير من الآيات المتشابهات، ووجهها ما لم يلتفت إلى توجيهه المصنفون في المتشابه فضلاً عن تفاوتها نفسيهما فيما أشارا إليه من الآيات.

وهذا الأمر حمل البحث على استقصاء مواطن التوجيه، والإحاطة بها ذكراً، ومقارنتها بما ورد عن المهتمين بالمتشابه اللفظي بغية إطلاع القارئ على ما أغفله أحدهما وانتبه إليه الآخر وما أغفله، وزاداه على ما اعتنى بإيراده المهتمون بالمتشابه اللفظي. وبالجملة فإن عناية الرازي بتوجيه ما تشابه من الآيات أتم واهتمامه به أعم، لأنه استقصى كل توجيهات نظيره (نقلاً بالنص أو اقتباساً أو إفادة)، فضلاً عن عنايته بتوجيه ما أغفله الزمخشري وأشار إليه أصحاب التصنيف في المتشابه اللفظي سوى ما زاده وتفرد بالإشارة إليه.

٣- أسهم المفسران في نقل هذا الضرب من ضروب الدراسة من نطاق الاستقلال والتصنيف المخصوص إلى جعله جزءاً من عملية التفسير، وأوحى عملهما هذا إلى من جاء بعدهما من المفسرين انتهاز السبيل نفسه، فكان في عرض آراء جملة من المفسرين ومعارضتها بما اعتنوا بتوجيهه من الآيات مظهر من مظاهر هذا الانتهاز.

وأدنى مراتب الانتهاز تتمثل في مناقشة آرائهما والرد عليها، التي أتاحت فرص اشتغال مصنفات الراديين على هذا الضرب من ضروب الدراسة المعنية بتوجيه ما تشابه من الآيات، فيكونان بذلك قد بذرا بذرة المحافظة على ديمومة هذا العلم وتطوره وعدم انقطاعه من خلال زرعها في أحضان علم التفسير.

٤- أمن المفسران من طريق الالتفات إلى توجيه اختلاف ما تشابه من الآيات بعدم وجود ترادف في القرآن الكريم، لأن عملية التوجيه لديهما قائمة على مبدأ التناسب في اللفظ والمعنى، إذ إن كل تركيب أو لفظ في القرآن يخضع لوجود وجه من وجوه تناسبه مع غيره في النص، فالتناسب اللفظي والمعنوي، جزء من السياق القرآني يعمل على تماسك النص وترابطه ويميط عنه مظنة العبث وعدم القصدية.

٥- اتبع الرازي منهجية معينة في توجيه الآيات المتشابهات في بعض مواطن الاختلاف فهو يقصد إلى توجيه اختلافها بسبيلين من سبل التوجيه أو أكثر ثم يفرق هذه التوجيهات على مواطن الاختلاف، وهذه التوجيهات المتعددة للاختلاف الواحد، تخضع لمنهجية في النقل والإفادة، إذ لحظ البحث أن أحدها قد يكون مفاداً من الزمخشري والآخر منقولاً من مصنفات المهتمين بالمتشابه اللفظي، أو يكون أحدها مفاداً من غيره والآخر مما اختص بتوجيهه، واستعان عليه برأيه وثقافته.

٦- عمد الرازي في كثير من مواطن التوجيه في تفسيره إلى توسيع إشارة الزمخشري وبسط القول فيها، فإن الزمخشري يشير إلى مواطن الاختلاف موجهاً ومعللاً بعبارة دقيقة في مغزاها، عميقة في مؤداها، موجزة في ألفاظها، فيأتي الرازي إليها شارحاً ومبسطاً وموضحاً، ومفصلاً ما حصل فيها من إجمال فيعمل على فك رموز الاستغلاق الذي يسببه الإيجاز.

٧- يعد القول بملاءمة السياق من أهم الوسائل الدلالية المستعملة في عملية توجيه اختلاف الآيات المتشابهات، وهذه الوسيلة في تحليل أنماط الخطاب القرآني بغية الوقوف على أسرارها ومقاصد اختلافها تتألف من أدوات معرفية وآليات في التحليل، وهذه الأدوات هي الدلالات التي اعتمد المفسران على إظهارها واستنباطها من النص الخاضع للتحليل فقد اتخذ المفسران من دلالة اللفظ المبدل (حرفاً أو غيره) أداة من أدوات عملية التوجيه، فظهرت دلالات الحرف العاطف ودلالات حرف الجر وحرف النفي، لأن المفسرين قد التفقا إلى توجيه ما اختلف من الآيات والتراكيب بسبب إبدالها.

وظهرت عناية المفسرين بالدلالة التي يخرج إليها استعمال الاسم في التعبير، وعنيا أيضاً بدلالة الفعل إذ إن هذه الدلالات تمثل ارتكاز التوجيه في الآيات التي اختلفت بإبدال الاسم بالاسم والفعل بالفعل والاسم بالفعل، فانصرفا تبعاً لذلك إلى إظهار دلالة الفعل ماضياً على حدوث الشيء وانقطاعه ودلالته مضارعاً على التجدد والحدوث والاستمرار، وظهرت في تطبيقاتها دلالة الاسم على الثبوت والدوام ودلالة التجدد على عناية الفاعل بالفعل واهتمامه به، وكذلك ما يشير إليه إيقاع الاسم موقع الفعل في التعبير من دلالة على حتمية الوقوع

وضرورة حصول الحدث، ولم يغفلا عن دلالة إحياء اللفظ ودلالة صيغته ومبناه ودلالة الجمع على القلة والكثرة.

وجميع هذه الدلالات هي أدوات معرفية ناقصة لا تجدي وحدها في إدراك سر الاختلاف والوقوف على الحكمة منه وجلاء علته وغرض التعبير القرآني من إيراده، وإنما تؤدي ثمارها وينتفع من التعمق فيها بضميمة السياق، فقد اشترك المفسران في إتباع آلية واحدة في التوجيه تقضي بربط هذه الدلالات بقرائن السياق وعناصره بغية إظهار تطلب كل سياق للفظ الوارد فيه، وهذه الآلية هي انضح ما وصلت إليه المنظومة المعرفية المتعلقة بتوجيه ما اختلف من الآيات المتشابهات في عملية اكتناه أسرار الخطاب القرآني والوقوف على مقاصده.

٨- استعان المفسران في توجيه الآيات التي اختلفت بالذكر والحذف بدلالة اللفظ المذكور (حرفاً أو غيره) واستندا أيضاً إلى الدلالة التي يخرج إليها خلو الموضوع من ذلك الحرف واتبعاً آلية مشتركة في التوجيه تقضي بربط دلالة اللفظ بقرائن السياق وعناصره بغية إحراز تطلب كل موضع للفظ الوارد فيه، بدلالته المعينة.

فظهرت (الواو) في توجيهاتهما دلالات منها ما اختص به الزمخشري كدلالة الوارد على تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، وأخرى اشتركا في الالتفات إليها، كدالاتها على الوصل بالاستئناف ودالاتها على تغاير معطوفيهما، ودالاتها على الحال قبل اكتمال الشرط.

وبرزت للفاء دلالات منها تضمنها معنى الشرط ودالاتها على العطف مع التعقيب ودالاتها على تغاير معطوفيهما، وظهور هذه الدلالات ناجم من اشتراك المفسرين في الالتفات إلى توجيه ما اختلف من الآيات بسبب هذين الحرفين، ولم يقتصر الأمر عليهما فقد وجها اختلاف الآيات بسبب ذكر بعض الحروف الزوائد مثل (أن) بعد لما التوقيتية واللام في جواب (لو) واعتمدا على ما تخرج إليه زيادة هذه الألفاظ من دلالة واخضعا هذه الدلالات للآلية نفسها المتبعة في عملية التوجيه فربطاً دلالاتها بقرائن السياق، ليصلا إلى أسرار الاختلاف ومقاصده.

وقد مثلت توجيهاتهما في بعض المواطن انعكاساً ناضجاً لآراء النحاة واللغويين في دلالات الحرف العاطف لأنهما حدقا في استعمال هذه الدلالات أدوات في توجيه ما اختلف من الآيات من طريق إتباع آلية نافعة في اكتناه أسرار التعبير ومقاصد اختلافه، وهي ربط الدلالات المختلفة بقرائن السياق وعناصره إذ إنّ عملية التوجيه تعتمد على إيجاد العلاقة بين دلالة اللفظ (موضع الاختلاف) وسياق وروده فتكون دلالات الألفاظ وأدلة السياق وعناصره أدوات المفسر التي من طريق ربط بعضها ببعض، يتم الحصول على آلية نافعة في الوقوف على أسرار الاختلاف ومراميه.

٩- اعتمد المفسران في توجيه الآيات المتشابهات التي اختلفت بسبب التقديم والتأخير على الفوائد البلاغية المتوخاة من التقديم والتأخير، وقد أطل البحث من أجل ذلك على نشأة هذه الفوائد ونضجها في الدرس البلاغي، فتبين أن سيبويه هو الذي بذر بذرة هذه الفوائد عندما وقف عند أنماط من نظم الكلام العربي وتأليفه، وتلقف الجرجاني إشارات بشيء من العناية والاهتمام عندما اتخذ النحو أساساً في بناء نظريته في النظم فقد كان يعده ميزان الكلام، ورأى فيه المعين على معرفة الفروق بين التراكيب والكاشف عن أسرار الفوائد من النظم والتأليف، فمضى يبحث عن المغزى الدلالي من التركيب والنظم فكانت فوائد التقديم والتأخير وأسواره ومراميه ظاهرة عنده من طريق أمثلته وتطبيقاته.

وقد التفت المفسران إلى توجيه الآيات التي اختلفت بتقديم بعض الألفاظ على بعض في الجملة أو في العملية الإسنادية فاستعانا بالدلالات التي يخرج إليها تقديم الظرف والجار والمجرور وتقديم المفعول به والحال إذ هي الألفاظ التي اختلفت بسببها الآيات فيما التقنا إلى توجيهه.

فكانت دلالات العناية والاهتمام والاختصاص أدوات معرفية معتمدة في عملية التوجيه، وقد اتبع المفسران الآلية نفسها من أجل الاستفادة من هذه الفوائد في الوصول إلى علل الاختلاف فربطوا هذه الفوائد بالسياق بغية التعرف على تطلب كل موضع للنظم الوارد فيه. ولم يقتصر أمر استعمال الفوائد البلاغية للتقديم والتأخير أداة في عملية التوجيه على التفريق بين التراكم والآيات التي اختلفت تقديماً وتأخيراً في العملية الإسنادية بل تعداه إلى بيان عناية المفسرين بتوجيه الآيات المتشابهات التي اختلفت بتقديم بعض الألفاظ على بعض في غير العملية الإسنادية ولهذا النمط من التقديم مراتب ومقتضيات، خضعت لإدراك المفسرين، فقد عنيا بإظهار أثر السياق في ترتيب الألفاظ، فكانا على وعي تام بمقتضيات التقديم وأسلوب القرآن الكريم في رصف ألفاظه فاستعملا هذه المراتب مع قرائن السياق أدوات في عملية التوجيه توازي الفوائد البلاغية المتوخاة من التقديم والتأخير في العملية الإسنادية.

١٠- أظهر البحث استعمال المفسرين مكنونهما المعرفي وخبرتهما (المعارف القبلية) في توجيه ما اختلف من الآيات، فعني من أجل ذلك بالبحث عن أثر التراكم المعرفي في إنضاج الفوائد المتوخاة من التقديم في العملية الإسنادية وكذلك في الحديث عن مراتب التقديم ومقتضياته فقد تبين أنّ الدارسين قد اتخذوا من مقولة سيبويه في العناية والاهتمام أساساً في الكلام على الدلالات التي يخرج إليها تقديم بعض الألفاظ على بعض في الكلام العربي والاستعمال القرآني، وأثر التراكم المعرفي للآراء والتطبيقات في ردف الدرس القرآني بثراء معرفي إذ ابتدأت هذه المراتب بخمس وانتهت بما ينيف على العشرين.

وهذه المقتضيات والمراتب معروفة في الدرس القرآني تناقلتها كتب المهتمين بشأن القرآن، وقد تداخلت هذه المراتب والمقتضيات تبعاً لنظرة كل دارس إلى دلالة اللفظ المقدم أو المؤخر وعلاقة تقديمه بقرائن السياق ومقاماته، فما كان سبباً في التقديم عند أحدهم قد يكون فرعاً تابعاً لسبب كلي يضم تحته عدة أنواع.

وهذه الأسباب والمراتب هي فوائد متحصلة من ملاحظة أسلوب القرآن الكريم في تقديم بعض الألفاظ على بعض، استعمالها المفسران بالاستعانة بما نضج من أمر البحث فيها في الدرس القرآني أدوات في تحليل الخطاب وتعليل أسباب التقديم، فقد تمثل الزمخشري التراكم المعرفي في روعه تمثلاً منقطع النظير ووعاه كأنه ما يكون الوعي فكان خير قاطف لثمار البحث في الفوائد البلاغية والأسرار الدلالية التي يخرج إليها التقديم والتأخير فاستعملها أدوات في الكشف عن مقاصد النظم القرآني.

واستند الرازي إلى تلك الفوائد إذ لم يخف إعجابه بمقولة العناية والاهتمام المأثورة عن سيبويه ولم يخف تصريحه بالإفادة من تنظيرات الجرجاني وتطبيقات الزمخشري.

وقد تبين للباحث أنّ عملية التوجيه قد اعتمدت لدى المفسرين على ملاحظة درجة العدول (عدول النظم القرآني عن الالتزام بهذه الفوائد والمراتب)، من طريق إظهار العلل التي يخالف فيها القرآن هذه الفوائد والمراتب في الاستعمال العقلي وفي استعماله الأسلوبي.

وقد انحصرت هذه العلل لدى المفسرين بـ ملائمة السياق والتفنن في الفصاحة، وقد أقصى المفسران القول بمراعاة الفاصلة علّة في توجيه ما اختلف من الآيات واستندا إلى ربط مراتب التقديم ومقتضياته بقرائن السياق آليّة في توجيهه، وظهرت لديهما علاقة ثلاثية مبرزة

بين قرائن السياق ومراتب التقديم ودلالات الألفاظ المقدمة، استفاض البحث في استقصاء أمثلتها من تطبيقاتهما.

ولئن كانت هذه العلاقة الثلاثية المستعملة في التوجيه، قد مثلت نقطة التقاء المفسرين في التطبيق فقد اختلفا تبعاً لنظرة كل مفسر لقرائن السياق ومقاماته وتبعاً لما رآه كل واحد منهما من دلالة للألفاظ المقدمة، وعلاقة هذه الدلالة بفائدة التقديم وقرائن السياق.

١١- أظهر البحث في التفنن في الفصاحة علّة من علل اختلاف التراكيب تقديمياً وتأخيراً في الآيات المتشابهات، علاقة هذه الأداة بالقول بدلالة الواو على مطلق الجمع، فقد ارتبط القول بدلالة الواو على مطلق الجمع وعدم إفادتها الترتيب بالتفنن في الفصاحة في بعض المواضع التي وجه فيها المفسران اختلاف التراكيب في الآيات المتشابهات، وارتد البحث على آثار هذه العلاقة قصصاً في تراث النحاة، ليظهر معنى دلالة الواو على مطلق الجمع وما يعنيه هذه المفهوم في تنظيراتهم وتطبيقاتهم، فبان التقاء الدرس اللغوي الحديث بمباحث الإقدمين في أمر هذه الدلالة وظهر للبحث أنّ القول بالتفنن توجيهياً لما اختلف من الآيات المتشابهات أمر مرتبط بهذه الدلالة، لأنّ التفنن يقتضي الإتيان بالحكاية الواحدة على أساليب مختلفة من النظم، ولا يعين على ذلك من الأدوات إلا الواو لأنها لا تقتضي ترتيباً، فاستعملها القرآن في عطف السابق على اللاحق وعطف اللاحق على السابق، إذ كانت غايته إفهام الأمرين جميعاً دون قصد الترتيب، وهذا ما وعاه الرازي أتم الوعي فاكتفى بتوجيه اختلاف بعض الآيات المتشابهات بعبارة (الواو لا تقتضي الترتيب).

١٢- مثلما كان السياق أداة فعالة من أدوات تحليل الخطاب ووسيلة لا غنى عنها من الوسائل الدلالية في الكشف عن مقاصد النصوص ومعطياتها فإن اختلاف النظر إلى عناصره وقرائنه وأدلته من أهم العوامل المؤدية إلى اختلاف التوجيهات إذ كان السياق المتحكم الفصل في ترجيح بعض الدلالات على بعض وتغليب بعض الفوائد المتوخاة من النظم على بعض.

١٣- لم يعتن المفسران بتوجيه الآيات باستعمال ما يسمى بـ (إيثار الفاصلة)، فقد كانت مراعاتها أمراً عائداً إلى اللفظ وهو مما لا طائل تحته وإنما المعول عندهما المعنى وقد أثار اقصاؤهما هذه الفائدة من فوائد التقديم وعلله عن مجال التحليل وإيعادها عن نطاق التوجيه مثار نقاش من جاء بعدهما من الباحثين في علوم البلاغة والدرس القرآني، وقد عنيت الدراسة بعرض هذا الجدل المعرفي لتخلص إلى أنّ العبارة القرآنية عبارة معطاء ولود تحتمل الفائدتين اللفظية والمعنوية فلا تزام في النكات والأسرار.

١٤- اضطلع المبحث الأول من الفصل الرابع بمهمة تعريف القارئ بالأسس المعرفية التي يجب على من يتصدى لتوجيه اختلاف الآيات المتشابهات بسبب التنكير والتعريف أن يدركها ويلم بجوانبها، لأنها تمثل نواة التحليل والأساس الذي تقوم عليه عملية التوجيه.

وتتمثل هذه الأسس بسياقات التنكير ومقامات التعريف، إذ كان لابد من تتبع جذور هذه الدلالات وأصول هذه السياقات بدءاً بمعرفة مفهوم النكرة التي تبين أنّها ذات دلالة على العموم والشيوخ والإطلاق، فهي مبهمة الدلالة صالحة لتأدية ألوان الدلالات التي تضيفها عليها قرائن السياق وعناصره، من جهة وتتحكم فيها نظرة الدارس لقرائن السياق ووضوحها عنده من جهة أخرى، فإنّ وضوح قرائن السياق وخفاءها ذو اثر كبير في تلوين دلالة النكرة وصبغها بصبغته، ولما كانت اللفظة النكرة تمتلك من الخصائص ما يؤهلها للتعبير عن

الدلالات المختلفة التي تحملها إياها قرائن السياق فقد امتزجت دلالة اللفظ بقرائن السياق، ولم يعد من السهل الفصل بينهما بسبب الارتباط الوثيق من جهة والنظرة التي تتحكم في هذه الارتباط من جهة أخرى.

فإن رؤية الدارس وثقافته وعمق اطلاعه ونفاذ بصيرته، أسهمت في إثراء سياقات التنكير بمختلف الدلالات، ولذا تتبع البحث عناية الدارسين بهذه السياقات وتبين أنّ سيوييه والجرجاني من أهم المعنيين بهذه السياقات وإشاراتهما من أعمق الإشارات وأكثرها نضجاً فقد أوليا المخاطب اهتماماً وعنياً بربط دلالة النكرة بالمخاطب ولم يُغفلاً أثر المتكلم في ذلك وإرادته فمهذا لبيان أثر قرائن السياق مقالاً ومقاماً في إضفاء ألوان الدلالة على التنكير والتعريف، إذ افتتح سيوييه مجال البحث في سياقات التنكير وبلغت درجة نضجها في تنظيرات الجرجاني واستوت على سوقها في تطبيقات صاحب الكشاف الذي أثرى هذا الضرب من البحث واضفى عليه من روحه حتى غداً باسقاءً يتطلع العلماء إلى جني ثماره، فتردد صدى كلامه، في هذه السياقات عند غير واحد من الدارسين وأخذ عنه المفسرون حتى أصبحت مصنفاتهم مسرحاً لمناقشة آراء الرجل وتداولها.

١٥- أظهر البحث أثر التراكم المعرفي في إثراء سياقات التنكير بالدلالات، فقد أثرت نظرة الدارسين لارتباط اللفظة النكرة بقرائن السياق، في تعاور هذه الدلالات على النكرة وترادفها فاحتملت من أجل ذلك معان عدة ودلالات مختلفة تبعاً لاحتمالها من السياق وعدم رفضه لها وتبعاً لنظرة كل من دارس لعلاقة اللفظ بقرائن السياق وأثرها في خلع الدلالات على اللفظ. وفي ضوء ذلك فقد تداخلت سياقات التنكير فاجتمع سياق التعظيم مع سياق التنكير وسياق التقليل مع سياق التحقير حتى اجتمع منها ما هو متضاد ومفترق كسياق التعظيم والتحقير وسياق التهويل والتقليل.

ولم يمنع هذا التداخل والتعاور من اكتناه الدلالة الرئيسية التي تستند إليها النكرة فقد أظهر البحث امتلاك النكرة دلالات رئيسة تحملها في أصل وضعها وهي دلالتها على الأفراد والجنسية، وكل الدلالات الأخرى لم تفدها بطبيعتها بل أفادتها بمعونة السياق وبضميمة عناصره وقرائنه.

١٦- استعمل المفسران معرفتهما بهذه السياقات وإدراكهما لما يؤديه ربط الدلالة بسياقها من أثر في الكشف عن المغزى من التنكير أو التعريف في توجيه ما اختلفت من الآيات المتشابهات بسبب التنكير والتعريف فكان ما يمتلكه المفسر من مكنون معرفي ومعرفة قبلية بالتراكم المعرفي المتعلق بتراث الدارسين ونتائجهم التي وصلوا إليها، وما حظي به المفسر من مهارة في اكتناه دلالة الألفاظ من خلال سياقاتها، أدواتها في عملية التوجيه، إذ التفنا إلى جملة من الآيات المتشابهات التي اختلفت بسبب تنكير بعض الألفاظ وتعريفها وهذه الألفاظ هي (نار، حق، بلد، زبور، سلام، ماء، رزق).

١٧- نظر المفسران إلى الآيات المتشابهات التي اختلفت بالأفراد وما سواه وبالتنكير والتأنيث فكان لهما في كل مظهر من مظاهر الاختلاف جملة من الدلالات التي مثلت أدواتهما المعرفية ووسائلهما في تعرف أسرار التعبير ومراميه بغية الوقوف على علل اختلافه، فقد أظهر البحث ما رأياه في الأفراد من دلالات وخصائص فهو يدل على القلة والندرة والتخصيص والألفة وعدم الغرابة ويدل على الإطلاق والجنس، ويدل الجمع عندهما على التعدد والكثرة والغرابة والعجب والشمول والعموم، وكان لمخاطبة الواحد بلفظ الجميع ومجيء الأفراد

والجمع في سياق نفي الجنس دلالات، استعانا بقرائن السياق وعناصره في إثباتها والوقوف عليها، كما استعانا به في بيان اقتضاء كل لفظ (مفرداً أو مجموعاً) لدلالته التي افادها، بحسب ما تشير على ذلك القرائن وأدلة السياق، وهو مما يعين على إظهار الحكمة من اختلاف التراكيب أفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً.

١٨- استعمل المفسران ظاهرة أسلوبية مستنبطة من ملاحظة أساليب العرب في الكلام أداة في عملية التوجيه، وهي ظاهرة مخالفة المبنى لمعناه، فقد استوعب المفسران نمطاً أسلوبياً من أنماط الخطاب العربي يقضي باستعمال المتكلم اللفظ في غير ما عليه هيئته ومبناه من دلالة. وسلطاً أضواء ثقافتها بهذا الضرب من كلام العرب وسننهم في التخاطب على بعض أنماط الاستعمال القرآني، فأظهرا انتهاج القرآن سبيل هذا الأسلوب واستعماله إياه في التعبير.

والغاية من وقوف المفسرين على استعمال القرآن هذه الظاهرة وتحليل أنماطها والكشف عن مظاهرها من خلال التمثيل لها بأشعار العرب وكلامهم هو استعمالها في إدراك أسرار التعبير القرآني من طريق الوقوف على غاياتها ومقاصد المنشئ من استعمالها، إذ لحظ المفسران أنّ التعبير القرآني يقصد إلى استعمال اللفظ بما يدل عليه مبناه وما تدل عليه صيغته الموضوعية بإزائه في أصل الاستعمال ثم يعدل عن هذا الاستعمال إلى استعماله في غير ما تدل عليه هيئته ومبناه، ليدل اللفظ دلالة مبنى آخر على الرغم من تشابه المواضع التي اشتملت على الاستعمالين في كثير من الوجوه اللفظية.

وقد وقفا على مظاهر لهذا العدول أثناء توجيههما ما اختلف من الآيات والتراكيب بسبب أفراد بعض الألفاظ وجمعها وهي (السمع، والدار، ويوم، دبر) وأشاروا إلى العلل التي من أجلها اختلفت الآيات بتذكير (الأنعام) وتأنيثها وإفراد لفظ (رسول) وتثنيته ولم يغفلا عن اختلاف التراكيب الذي تسببه مراعاة اللفظ والمعنى في (من وما).

فكانت دلالة اللفظ المفرد على معنى الجمع ومعنى التثنية ومعنى المصدرية التي تحتل (الإفراد وما سواه)، ودلالة الجمع على الإفراد وملزمة اللفظ للإفراد والتذكير دالاً على التثنية والجمع والتأنيث ودلالة الجنس على الماهية فيصلح بموجب ذلك للدلالة على التذكير والتأنيث والإفراد أدواتهما في تحليل أنماط الخطاب القرآني وتوجيه ما اختلف من متشابه آياته.

١٩- وقف البحث على مواضع اختلف فيها المفسران في التوجيه على الرغم من اشتراكهما في الأدوات المعرفية المستعملة في التوجيه واتفاقهما في وحدة المنطلقات الفكرية، وتبين للباحث أنّ افتراقهما في التوجيه يكمن في الآلية المتبعة في ربط الدلالة بالسياق، وهو أمر عائد في أصله إلى النظرة التي نظر من طريقها المفسر (المتلقي) إلى دلالة اللفظ (موطن الاختلاف) وعلاقة هذه الدلالة بما ارتآه واختاره من قرائن السياق وعناصره، إذ إنّ إدراك دلالة من دلالات الحرف ومعنى من معانيه وربطها بقريئة معينة من قرائن السياق، ينتج لنا ضرباً من التوجيه يختلف عن سواه مما استند إلى دلالة مغايرة وقريئة مختلفة وضرب آخر من ضروب الربط.

وكلما تكاثرت الدلالات التي يحملها اللفظ (موطن الاختلاف)، وتعددت قرائن السياق التي تحتل تعلقه بها، زادت فرص الاختلاف في التوجيه، وتباينت وجهات النظر المؤدية إلى أفراد كل مفسر بنوع من التوجيه واختصاصه به، لذا كان الحدق في ربط ما خفي من القرائن

بما لطف من الدلالات مدعاة لخلق نوع من التوجيه مرتبط بمنشئه، فيسهل على المتتبع حينها نسبة التوجيه إلى صاحبه.

أما إذا كانت القرينة من الوضوح بحيث يسهل ربطها بدلالة من دلالات النظم أو معنى من معاني اللفظ المختلف، فإن ذلك يؤدي إلى كون الالتفات إلى ذلك محل اتفاق الناظرين في الاختلاف فتتوحد من أجل ذلك توجيهاتهم وتتفق.

وهذا العامل في افتراق التوجيهات للاختلاف الواحد واتفاقها قائم على أساس النظر إلى قرائن السياق والآلية المتبعة في ربط دلالات الألفاظ والنظوم (موطن الاختلاف) في الآيات المتشابهات بها، وهو يفترض استقلال الدارسين في التوجيهات وعدم إفادة بعضهم من بعض.

أما العامل الآخر الذي يسهم في إنتاج التوجيهات المتفككة أو المختلفة للاختلاف الواحد في تراث الدارسين، فهو النقل بالإفادة وقد أظهرت الدراسة اعتماد المفسرين في كثير من توجيهاتها على ما جادت به منظومة التراث المعنية بتوجيه اختلاف ما تشابه من الآيات المتمثلة بأراء أصحاب التصنيف في المتشابه اللفظي.

وقد كان منهج الزمخشري وشأنه الذي ساد في توجيهاته يقضي بخفاء النقل والإفادة المباشرة، فقد كان معتداً بثقافته متمكناً من أدواته المعرفية، يورد توجيهاته مصطبغة بصبغته ومصوغة بصياغته حتى ليظن الدارس أنه قد تفرد بما أورده أو أنه قد التفت إلى مثل ما التفت إليه من سبقه دون إفادة، ولعله كان يرى أنّ الأدوات التي تحتاجها عملية التوجيه من دلالات الألفاظ والنظوم وأدلة السياق وعناصره مطروحة لمثله ممن رزقوا القرينة الوقادة والبصيرة النافذة، فعسر على متتبع توجيهاته نسبتها إلى سواه واحتاج إلى القراءة الفاحصة، ليجزم بإفادته التوجيهات من غيره ممن سبقوه.

أما الرازي فقد كانت منابع التي استقى منها توجيهاته معينة للناظر، فلم يخف تصريحه بالأخذ عن الزمخشري نقلاً بالنص أو اقتباساً أو إفادة، فكانت توجيهات صاحب الكشاف مصدره الأول ينصرف عنها عند شحها ليستقي من توجيهات المهتمين بالمتشابه اللفظي، أصحاب التصنيف فيه، ولا يطرح هذين المنبعين إلا للجوء إلى ثقافته ومكونه المعرفي.

وقد أشارت بعض توجيهاته المصطبغة بالصبغة الفلسفية والعقلية إلى اختصاصه بها وسهل على الدارس نسبتها إليه والجزم بتفرده بها، لأن ثقافته العقلية قد صبغتها بأقيسة فلسفية ومناجٍ كلامية.

٢٠- توجيه الآيات المتشابهات بالاعتماد على ظاهرة العدول وما تدل عليه غاياتها ومقاصد المنشئ من استعمالها، تعني أن عملية التوجيه معنية بإظهار الوضوح في الفهم وإبراز الدلالة، إذ كان هذان الأمران من أهم غايات النظم القرآني في استعمال ظاهرة العدول، فإن العدول في مؤداه يدل على وضوح الفهم وإبراز الدلالة، بسبب تقريره المعنى وتأكيد المبالغة فيه، من طريق الإتيان بالمعنى بسبيلين من سبل النظم وطريقين من طرق الصياغة (صياغة اللفظ وصياغة التركيب).

٢١- احتواء النظم أنماطاً متنوعة من التعبير عن المعنى الواحد، يضيف عليه نوعاً من التوسع والتنوع المؤدي إلى استجداد نشاط السامع وإتحافه بما يتطلع إليه من جديد العبارة وطريفها.

٢٢- ظاهرة العدول الأسلوبية تغري بإقامة الموازنات وعقد التشابه بين النصوص التي تشتمل عليها.

٢٣- من الوسائل الرئيسية المستعملة في توجيه ما اختلف من الآيات هي دلالة اختلاف المقاصد فهي تقف جنب مراعاة السياق والقول بالتفنن في الفصاحة من حيث استناد المفسرين إليها في توجيه الكثير من مظاهر الاختلاف، فقد استعملها في توجيه ما اختلف من الآيات بإبدال حرف الجر إذ أدرك المفسران أنّ ائتلاف الفعل مع أحد حروف الجر يعطي من الدلالة ما يخالف ائتلافه مع حرف آخر، فإنّ الحرف يعمل على إضفاء لون من الدلالة على الفعل تختلف باختلافه لذا يكون اختلاف الآيات باختلاف قصدية أفعالها من الاختلاف الناجم عن اختلاف المقاصد.

والقصدية التي في دلالة اختلاف المقاصد مرتبطة بأصل الاختلاف فهي تعني أنّ الاختلاف مقصود لأن كل تعبير معني بإفهام جزء من الحقيقة، وما اختلف الموطنان إلا لإفهام الأمرين جميعاً.

وهذه الدلالة مرتبطة بإدراك أسلوب القرآن في إيراد الحقائق والتعبير عن القصص والحوادث فهو يورد الحادثة الواحدة بسبيلين من سبل التأليف وطريقتين من طرق النظم وانتقاء الألفاظ والروابط وغايته إفهام جزء المعنى وجانب الحقيقة وشطر القصة الذي يتعلق به المطلب فيترك للنظوم والتأليف مهمة التعريف بأجزاء المعنى، وأبعاض القصة أو الحادثة مع وجود التشابه اللفظي بينها واتحاد معانيها في التعبير عن عموم القصة الواحدة.

٢٤- أظهر البحث أثر المكنون المعرفي (ثقافة المفسر ووعيه ومعارفه القبلية) في تفاوت توجيهات المفسرين واختلافها في توجيه المواطن نفسها التي التفتا إلى اختلافها، فإنّ الإحساس الصادق بالعبارة والحقق في فهم مقاصد القرآن ومراميها، وشدة القرب من عبارة القرآن ودرجة الاستئناس لها أثرٌ لا يستهان به في وضوح القرائن وظهورها كما يؤثر إطلاع المفسر وثقافته على المعارف والآراء التي تزخر بها منظومة الدرس المعنية بالأمر المبحوث في امتياز أحدهما من الآخر.

ومن الدلالات التي يؤثر المكنون المعرفي في تكوينها، ثنائية النظر إلى المعنى الذي تحدته الزاوية التي ينظر منها المفسر إلى علاقة اللفظ بالحقيقة أو الحادثة القرآنية، وكذلك مراوحة النظر إلى اللفظ فضلاً عما تحدته ثقافة المفسر وعنايته بأساليب القرآن في إدراك تعدد جوانب الحقيقة المراد تأديتها وهي دلالة استعمالها المفسران في التوجيه مستنبطة من إدراك أسلوب القرآن في إيراد القصص والحكايات فهو يورد جزء الحقيقة التي يتعلق بها المقصد في كل موضع تطلب ولا يكتمل النظر إلى تلك الحادثة أو الحقيقة القرآنية إلا بجمع جوانبها المتفرقة.

وقد أظهر البحث أثر المكنون المعرفي والثقافة التي يمتلكها المفسر في تكوين توجيهاته وتحديد اتجاهاتها من طريق بيان أثر التراكم المعرفي ونتائج البحث التي أفرزتها دراسات اللغويين والمهتمين بعبارة القرآن المعنية بظاهرة العدول في استعمال الألفاظ في هذه التوجيهات فقد استشهد المفسران على صحة بعض أنماط العدول وأنّ من سنن العرب استعمالهم إياها بأمثلة تناقلها الدارسون واشتهرت في مصنفاتهم، حتى أنّ الزمخشري كان يكتفي بإيراد المثال، عن الإسهاب في أمر التوجيه تعويلاً على شهرة الدلالة بالمثال على وضوح المقصد.

٢٥- مثلما حرص البحث على إظهار تأثر المفسرين (الزمخشري والرازي) بأراء المهتمين بالمتشابه اللفظي، في تراث الدرس القرآني، وعلاقتها بمنظومة التراث المعرفية المعنية بهذا الضرب من ضروب المعرفة القرآنية، كذلك فقد حرص على إظهار أثرهما في ردف هذه

المنظومة بما يغنيها، من آراء وتوجيهات، ولا يتم ذلك إلا بالنظر إلى تراث هذه المنظومة، من طريق إظهار توجيهات المفسرين ممن جاء بعدهما، ومقارنتها بما ورد عنهما، بغية الوقوف على درجة تأثيرهما، وقد تبين أن المفسرين قد أغنيا هذه المنظومة التراثية للدرس القرآني، فقد كانت آراؤهما محط أنظار الدارسين، يحرصون على إيرادها جنب آراء أصحاب التصنيف في المتشابه اللفظي، مما يؤكد اهتمامهما بهذا الضرب من ضروب المعرفة القرآنية ورفده بما يغنيه وإن لم يفردا له ما يخصه من مصنفات.

٢٦- لم يقتصر أمر إيراد الآراء والتوجيهات في اختلاف الآيات التي أشار إليها المفسران على إظهار قضية التأثير والتأثر، بل تعداها إلى اطلاع القارئ على أنضج الآراء وأسدّ التوجيهات التي خرج بها البحث القرآني في المتشابه اللفظي، حتى عاصرنا الحاضر في ضوء ما أشار إليه المفسران من آيات وما انصرف إليه توجيههما من اختلاف.

وقد تبين أن المهتمين بالمتشابه اللفظي وأسرار التعبير القرآني من المحدثين فقد عدوا توجيهات المفسرين وآراءهما الركيزة الأساس بعد الوارد عن أصحاب التصنيف في المتشابه، فقد بنى بعضهم توجيهاته على أساس مناقشة ما ورد عن المفسرين، فلم تخل توجيهاته من موافقة لآرائهما أو إفادة تفتح آفاق التوجيه، أو معارضة يكون للمفسرين الفضل في ما نتج عنها من توجيهات لأنها انعكاس ردة الفعل لفعلمها السابق في التوجيه.

٢٧- لما كانت توجيهات المفسرين لا تخلو من نظر في آراء المهتمين بالمتشابه اللفظي (أصحاب التصنيف فيه)، فقد اتسمت توجيهاتهما بالتعمق في إدراك أسرار التعبير القرآني، لأنها حدثت حذو منظومة معرفية متكاملة سبقهما إليها أصحاب التصنيف في المتشابه اللفظي، وهي منظومة معنية بإدراك مقاصد التعبير القرآني ومراميه بغية الوقوف على أسرار اختلاف ما تشابه من آياته؛ لأن نظم المتشابه اللفظي في أصله يقتضي الوقوف على الفرق بين النظم المتشابهة في التعبير القرآني بعد هذا النمط من التأليف نوعاً من أنواع التناص القرآني التي يستعمل فيها اللفظ والتركيب مختلفين في موضعين متشابهين.

وتبعاً لذلك فقد استوعب المفسران نتائج هذه المنظومة التي منها أن من خصائص الأسلوب القرآني في المتشابه اللفظي إخراج المعنى الواحد في صور متباينة من النظم من أجل جملة من المقاصد منها استجداد نشاط السامعين وجذب نفوسهم إلى سماع تلك المعاني، وملاءمة المعنى المراد تأديته لسياق وروده، واختلاف المقاصد في إفهام أجزاء المعنى مستقلة وغيرها وقد اشترك المفسران في استعمال هذه النتائج أدوات في التوجيه.

٢٨- اشترك المفسران مع منظومة التراث المعنية بهذا الضرب من ضروب المعرفة القرآنية المتمثلة بجهود المهتمين بالمتشابه اللفظي في الاعتماد على نظرية النظم في تحليل عناصر الخطاب وصولاً إلى اكتناه أسرار التراكيب من أجل الوقوف على علل اختلافها، فقد كان الاهتمام بمعاني النحو حاضراً في تطبيقاتهما بعده حجر الأساس في نظرية النظم، لذا كان عمل المفسرين